صالح عبد الجواد*

لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر من دون استخدام التاريخ الشفوي؟ حرب 1948 كحالة دراسية**

مقدمة

أحداث حرب 1948 وما انتهت إليه من نتائج كان لها أثر مباشر في إمكانات الفلسطينيين وقدرتهم على كتابة تاريخهم.

كتب بنديكت أندرسون: "الأمم تراكم ذاكرتها من خلال الكلمة المطبوعة."(1) وبالنسبة إلى الفلسطينيين فإن جزءاً كبيراً من مصادرهم المكتوبة اختفى مع الحرب التي لم تكن حرباً بالمعنى التقليدي، وإنما كانت مشروعاً كبيراً للتطهير العرقي.(2) هذا المشروع لم يهدف إلى تهجير السكان عن ديارهم (60٪ من الشعب الفلسطيني) أو تدمير 80٪ – 85٪ من قراهم التي احتلت وأصبحت في نطاق السيطرة الإسرائيلية،(3) لكنه هدف أيضاً إلى إخراس ذاكرة المقتلعين وطمس مشهدهم الحضاري والثقافي. وفي هذا السياق تعرضت المدن الفلسطينية بدورها لعملية تفريغ، واقتلاع للسكان، ومصادرة لكل أملاكهم، بما في ذلك إرثهم الثقافي، كجزء لا يتجزأ من عملية التهويد الشاملة.

تدمير الإرث الثقافي المكتوب

5مدن من 11 مدينة فلسطينية سقطت خلال الحرب بيد الإسرائيليين وتحت سلطتهم، فرغت بشكل كامل من سكانها: طبرية وصفد وبيسان وبئر السبع والمجدل. كما لاقت المصير نفسه الأحياء العربية الغنية في القدس الغربية، مثل القطمون والبقعة الفوقا والبقعة التحتا والطالبية.

5مدن أُخرى: يافا وحيفا وعكا واللد والرملة، فرغت بشكل شبه كامل. وحدها مدينة الناصرة نجت من مصير النهب والفظائع وتفريغ السكان؛ والسبب أوامر بن – غوريون المشددة الذي أراد أن يتجنب غضب الفاتيكان والعالم المسيحي، فحرص على أن يصدر أوامره إلى قادة جيشه بعدم التعرض للمدينة بأي أذى، إلى درجة أنه طلب إطلاق النار على الجنود في حال قيامهم بأعمال النهب.(4)

نسبياً، كتب الفلسطينيون عن القرى المدمرة أكثر مما كتبوا عن المدن. وقد غفل الفلسطينيون، بصورة عامة، عن حقيقة كون المدن الحاضنة الثقافية للمجتمع الفلسطيني ولهويته التي كانت في طور التشكل. وعلى الأغلب فإن الأثر السلبي الذي أحدثه احتلال وتفريغ المدن الفلسطينية في الثقافة الفلسطينية وإرثها كان أشد تخريباً من تدمير القرى الفلسطينية، ناهيك عن الضربة الشديدة التي أصابت المثقفين أنفسهم. فقد دُمّر أو ضاع أو نهب معظم الإرث

الثقافي والقانوني المكتوب للشعب الفلسطيني: سجلات الأملاك والأراضي؛ المكتبات العامة؛ الصحافة المطبوعة وأرشيفها؛ أوراق أجهزة الحكم المحلي؛ سجلات المستشفيات والمصارف والمدارس ومعاهد العلم والمراكز الثقافية؛ بيانات وأرشيف معظم الأحزاب السياسية واللجان القومية؛ المكتبات الخاصة والأوراق الشخصية والمذكرات لكبار المثقفين والكتاب والسياسيين. وباختصار، فقد دُمّر أو ضاع أو نهب كامل الإرث الثقافي المكتوب تقريباً، في المناطق التي أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية، والتي كانت تشمل أهم المراكز الثقافية للمجتمع الفلسطيني. ففي مدينتي يافا وحيفا والأحياء الغربية من القدس، على وجه الخصوص، تركزت الطبقة الوسطى والإنتليجنسيا المتنورة وصاحبة الميول العلمانية الواضحة التي تبعثرت بشكل كبير، وفيها تركزت الصحف والمطابع ودور النشر وكل ما له صلة بالثقافة والمسارح ودور السينما والنوادي الثقافية ووسائل الترفيه.

أحد الأمثلة لضياع الأوراق الخاصة قدمه مصطفى مراد الدباغ الذي فقد مخطوطته الأولى، المكونة من 6000 صفحة، بعد أن سقطت في البحر خلال الارتباك والرعب الذي شهدته يافا في نهاية نيسان/أبريل وأيار/مايو 1948:

اشتدت الحالة سوءاً [بعد قصف يافا العنيف] فقطع النور والماء ونفذ ما لديّ من الخبز.... وأخيراً جاءني ابن عمي، وكان قد استأجر مركباً صغيراً من مصر ليافا لينقل فيه أخواته فلم يدعني حتى نزلت على رأيه بالسفر معه... [سقطت المخطوطة 6000 صفحة في البحر] وهكذا ضاع الكتاب، وضاع معه مجهود السنوات الطويلة.(5)

لقد اضطر الدباغ إلى العمل عدة عقود قبل أن يعيد كتابة مخطوطته، التي صدرت في 11 مجلداً، وأصبحت أحد الأعمال الكلاسيكية الفلسطينية، وأساساً مهماً لـ "الموسوعة الفلسطينية" التي صدرت أول مرة سنة 1984 (القسم العام)،(6) وللكتاب الموسوعي "كي لا ننسى" الذي حرره وليد الخالدي. وفي قصة مماثلة وثّق بولس فرح، وهو ناشط شيوعي فلسطيني صمد في حيفا، عمليات المصادرة التي تمت في أعقاب سقوط حيفا (7):

ذهبت إلى بيتي في شارع الأنبياء فطردت شر طردة، صاح الذي اغتصب بيتي: عارابيم. قلت هذا بيتي يا خواجا، ولكن الخواجا أربد وأزبد واحمر وجهه وكاد أن يختنق غيظاً وشتم بالعبرية. ولم آسف على شيء، أسفي على كتبي وأوراقي والأشياء ذات الطابع العاطفي والشخصي المحض، أشياء ثمينة لي وتافهة لغيري.(8)

عائلة جورج أنطونيوس، مؤلف كتاب "يقظة العرب"،(9) نجحت في إخراج معظم مكتبته لكن جزءاً مهماً من أوراقه الشخصية ضاع. وقد قال لي قبل عقدين من الزمان أحد الذين عملوا في المكتبة الوطنية الإسرائيلية (الجامعة العبرية – فرع عين كارم) إن هذه الأوراق ما زالت حبيسة عدة صناديق في مخازن الجامعة. توفيق أبو السعود، أحد المربين المهمين في اللد قبل احتلالها، والذي شغل لاحقاً وحتى وفاته منصب رئيس مجلس أمناء جامعة بير زيت، روى كيف فقد مكتبته "التي قضيت ثلاثين سنة في جمع كتبها، ومعظمها من نفيس كتب الأدب العربي وسائر علوم التربية واللغة."(10) أمّا خليل السكاكيني، المربي الفلسطيني المعروف، الذي ظلت كتبه في اللغة

العربية تدرس في كثير من البلاد العربية عبر عقود من الزمان، وعرفت مكتبته كأهم المكتبات الخاصة في فلسطين، فقد ندب ضياع مكتبته:

الوداع يا مكتبتي! يا دار الحكمة، يا رواق الفلسفة، يا معهد العلم، يا ندوة الأدب! كم أحييت فيك الليالي الطول أقرأ وأكتب ، والليل ساج والناس نيام...

الوداع يا كتبي النفيسة القيمة المختارة. أقول كتبي وأنا أعني أولاً أني لم أرثها عن الآباء والأجداد.. وثانياً أني لم أستعرها من الناس، ولكنها من إنشاء هذا العاجز...

الوداع يا كتبي! لست أدري ما حل بك بعد رحيلنا، أنتهبت، أحرقت، أنقلت معززة مكرمة إلى مكتبة عامة أو خاصة، أصرت إلى دكاكين البصل يلفّ بأوراقك البصل؟!

الوداع يا كتبي! يعز عليّ أن أحرم منك وأنا على أهبة الرحيل من هذه الدنيا. وهل يستطيع من كان مثلي... أن ينشئ مكتبة جديدة؟(11)

حالة السكاكيني كانت مغايرة لحالة جورج أنطونيوس. فلحسن الحظ تمكن السكاكيني الذي خسر مكتبته من إخراج يومياته التي تعتبر ولا شك واحداً من أهم المصادر الفلسطينية المحلية لدراسة الحالة الثقافية والاجتماعية، في نهاية العهد العثماني وتحت الانتداب، من جانب شخص عايش الأحداث.(12)

غير أن فقدان الأوراق واليوميات وما إليها لا يقتصر على كبار المثقفين وإنما طال المجتمع بأسره، بما في ذلك الذكريات الحميمة التي ضمتها ألبومات الصور الخاصة. ومن الواضح أن بعض المثقفين الصهيونيين، الذين كان معظمهم جزءاً لا يتجزأ من آلة الحرب والتدمير، قد وعى أهمية الاستيلاء، وفي بعض الأحيان المحافظة على المصادر العربية. إن شهادة الأديب والكاتب محمد البطراوي، الذي كان سنة 1948 شاباً صغيراً، تلقي بعض الضوء على تنبه وتوجه المؤسسة الثقافية والعسكرية الصهيونية – على الأقل بعد انتهاء الحرب – إلى تجميع وحفظ وحتى فهرسة مختلف أنواع الكتب والوثائق والمصادر الفلسطينية، والتي توفر مجالاً أفضل لعملية دراسة ومعرفة المجتمع الفلسطيني، وبالتالي مكافحته وإضعافه. يقول البطراوي الذي أسر في أسدود بصفته من "فئة الذكور في سن القتال"، الذين اعتقل آلاف منهم في معسكرات خاصة، أُجبر فيها المعتقلون على أعمال السخرة، بما في ذلك أعمال للمجهود الحربي الإسرائيلي:

كنا فرقة اسمها سبعة وثلاثين، نروح عالقرى العربية والمدن العربية نجمع الكتب والأشياء الثمينة ليتصرف بها اليهود، فالكتب كانت تروح كما علمت منهم لمكتبة الجامعة العبرية. كل الكتب، يعني كتب مدينة الرملة أنا شاركت في جمعها جميعها، شايف، ونقلت لمكتبة الجامعة العبرية في التسعة وأربعين. أه، في التسعة أربعين يعني لمّا كنا أسرى. كانوا بشغلونا يعني عمال، كان معنا ضباط وحرس وكذا وإلى آخره، ويوخذونا يلاّ، ييجو شو الكتب، تعال إنت إحمل هذول الكتب نحمل الكتب ونحطها في السيارة، هم يمسكوها ويودوها على الأماكن إليّ بدهم اياها. مرة

من المرات حدث معي شيء برضه أيضاً طريف جداً، اتجهت السيارة للجنوب، للجنوب، للجنوب، إي، إي، وين صرنا؟ بأرض بلدنا (قرية أسدود) السيارة مشيت مشيت، لفّت في القرية وعند دارنا وقفت السيارة باب الدار [دار البطراوي] الحارس اليهودي نزّلنا وقال: يلاّ بدنا الكرميد. دارنا كانت كرميد أحمر، من الفخار هذا نوع صلب من الكرميد لا يتفتت، بدنا الكرميد حطّوا الكرميد في السيارة، فطلعنا على الدار بدينا نفك في الكرميد.

الكرميد فكرتي لأبوي كانت أمنيتي في زماني إنو يصير لها دار وفيها كرميد، لأني كنت مرة جاي عالقدس، وأعجبت جداً بالكرميد الأحمر تاع القدس، فأبوي لبّالي هذي الرغبة وعمل لي جزء من الدار إلي أه وفي كرميد كان هذا الجزء بدينا ننزل في الكرميد، الظهر بدنا نتغدى جبولنا أكل همّه، كانوا يجيبولنا لبنة وزيتون وإشي هيكه وخبز قوالب، أنا مش آدر آكل. أنا كشيوعي سابق حقق معي الجيش البريطاني واستجوبني عدة مرات، دايماً أستجوب وأروح عالبوليس وكذا، فمرة حققوا معي على صُوَر عثروا عليها في البيت كانت تضمني مع مجموعة من الناس، فمين هذا ومين هذا ومين هذا وكلهم مسكوهم. فصار عندي من ذلك الحديث حس يمكن لليوم موجود عندي إنو ما بتصور، بحبِّش أتصور إلاّ مع أسرتي، بتصورش مع آخرين على الإطلاق، إلاّ في يوم من الأيام أُسأل عنهم وأضرهم، لأنو أنا معروف، فالآخرين ليش ينضروا، فكنت مخبّي مجموعة صور قبل الرحيل، دارنا كانت انتهت حديثاً، لسّه في كوام من الحصمة، يعني كانت مبينة جديد. دارنا القديمة كانت في غرب القرية مع المجموعات هاي المتصلة، ثم بنينا بيت جديد في السبعة وأربعين أواخر السبعة وأربعين في شرق القرية في منطقة بيارات الحمضيات ففي كوم حصمة كنت أنا جايب علبة سجاير، كان في زمان سجاير كبيرة هيك مربعة بْتَسَع خمسين سيجارة، فَيْف، فَيْف، خمسة، خمسة، خمسة، حاطط أنا فيها مجموعة صور بهاي العلبة، ومغلفها في ورء [ورق] زفتة كنا نسميه، مكنش في بلاستيك ونايلون هداك اليوم، ورق زفته ودافنها في الكوم، خفت إنو المصريين أيام ما كانوا المصريين [الجيش المصري] عنا في يوم من الأيام ييجوا يسألوني عن مين إليّ معي في الصور، هلأ صور إيش كانت كلها لمؤتمر حدث في أسدود، مؤتمر للفلاحين، حدث في أسدود. كان موجود فهمي السلفيتي، فؤاد نصار، وإميل حبيبي وأشخاص وميكروفون وخطابات. مخبّي الصور هاي أنا حاططها في وين في كومة الحصمة أنا جيت أَعَدْت فوء [فوق] كوم الحصمة، عملت إني بدي أرتاح هدلاك بتغدّوا آعدين وأنا بديش آكل، أعدت فوء كوم الحصمة، وأعدت أنكش هيك بحيث إنو ميشوفونيش الحرس إليّ معنا، لئيت شفت القماش، بديت أطم هيك بسرعة طميت إنو لسّه الصور موجودة في واحد شايفني، أذكر تماماً، يهودي إسمو ماركوس بلغاري، مكنش يعرف ولا حرف إنكليزي، ولا حرف عبري، إلاّ لغته البلغارية، فشافني، فكر إنو لقيت كنز أو إشي، مهو دائماً كان عندهم برضة الجيش الإسرائيلي إنو أُدخل أي بيت عربي إرفع البلاط، تلقى دهب ال تحت البلاط، كانوا همّه يؤلولنا في إشي تحت البلاط، فالمهم إنو رجعت الحصمة وزي ما حدث، لكن هادا شافني أجى شو، وبدى يفتش هيك لِئي هاي المدفونة، فتحها، لِئي علبة فتحها، لِئي صور، صار يطلع بعض صور إليّ يعني أنا موجود في الصور صار يعملّي هيك (إشارات بِدِيه) إنو هذا بيتكو وأنا أَوُلُه لألأ بعدين صرت أعيط، صرت أبكي، مخلنيش أشتغل عرف إنو هذا بيتنا، يعني قدر إنو مدام هاي الصور موجودة في نفس الدار وأنا جيت أطلعتها معناتو إنو هذا بيتنا، خلاّني مشتغلتش مكملتش الشغل، وروحنا بطبيعة الحال والصور انطمت هو طم عليها، خلاّهم كما هم لا صابهم ولا أنا صبتهم. [ألم ترجع لأخذ الصور فيما بعد؟] كيف بدّي أرجع، متمّش في إشي.(13)

إن تجربة فقدان الوثائق والصور الشخصية ما زالت مستمرة حتى الآن. فقد ذكرت الصحافية الإسرائيلية عميرة هاس في مقال لها كيف تعلمت عائلة ناديا عبد الله، المعروفة بأم غسان، من تجاربها. فبعد فقدان صور العائلة في عكا سنة 1948، قررت العائلة خلال الغزو الإسرائيلي للبنان والهجوم على بيروت، أن تعهد صور العائلة

كأمانة لدى عائلة درزية صديقة. وعندما اندلعت الانتفاضة سنة 2000، حمل أحد أبناء العائلة، وكان يعمل في أحد المصارف الأردنية في رام الله، وأجبر على المغادرة بعد أن رفضت إسرائيل طلبه تجديد تأشيرة العمل، معه صور العائلة إلى الأردن، إذ إنه اعتقد، عن حق، أن مصير هذه الصور أكثر أماناً معه في عمان.(14) وتواصل هاس في مقال آخر:

في الفترة الأخيرة خلال عمليات التدمير الواسعة في رفح، تعلمت العائلات الفلسطينية وخصوصاً القريبة من الحدود مع مصر، والتي تتعرض لعمليات تدمير منهجية بلا توقف، دروس الأعوام الأخيرة فهناك حالة من الاستعداد لكل طارئ، حقائب صغيرة تضم الوثائق العائلية المهمة، وما تيسر من النقود، وصور ورسائل ذات قيمة عاطفية ومعنوية. وعندما يضطرون إلى مغادرة بيوتهم عندما تتقدم شوكات الجرافات، أو تئز قذائف الدبابات، أو تحوم المروحيات كما حدث في 12 أيار/مايو، فإنهم يخطفون حقائبهم هاربين طلباً للنجاة.(15)

مقالات هاس في الصحف العبرية مثال للدور الذي من الممكن أن تقوم به الصحافة كمصدر مهم للمؤرخين. والفلسطينيون فقدوا سنة 1948 أهم دُور للصحافة الفلسطينية وأرشيفها، والتي كانت تتمركز أساساً في يافا. فقبل ثلاثة أسابيع تقريباً من استسلام يافا، في 13 أيار/مايو، توقفت أهم صحف البلد، بما في ذلك الصحيفتان الرئيسيتان: "فلسطين" و"الدفاع"، عن الصدور بعد القصف والفوضى والاختراقات التي عقبها فرار جزء كبير من السكان. وخلال عمليات النهب والمصادرة الواسعة التي شهدتها المدينة اختفت محتويات هذه الدور كلها، بما في ذلك معداتها وأرشيفها.(16)

في السبعينيات من القرن الماضي، أصدرت مؤسسة هولندية، متخصصة بتصوير الوثائق وتوزيعها في شكل ميكروفيلم أو ميكروفيش، نسخ ميكروفيلم عن هذه الصحف. غير أن هذه النسخ الباهظة الثمن نسبياً، محدودة الانتشار في الجامعات ومؤسسات الأبحاث العربية. وعلى أية حال، فإن اختفاء هذه الصحف في وقت مبكر من الحرب، والمشكلات العميقة والمزمنة التي كانت تعاني من جرائها أساساً، حدّت من أهميتها كمصدر للمعلومات الأولية عن الحرب، وعنت ضرورة البحث عن مصادر فلسطينية أُخرى تعوض عن اختفائها المبكر وعن ضعفها المزمن (عانت الصحافة الفلسطينية تحت الانتداب مشكلة الحجم المحدود للسوق، وقلة عدد القراء، وغلبة المصالح الشخصية المالية والعائلية/الحزبية لأصحابها، وهو ما انعكس على تدني مستواها المهني. ولم يكن لمعظم الصحف مراسلون يغضون ما يجري في الريف، وخصوصاً في المناطق البعيدة عن يافا. وخلال الحرب بالذات عانت الصحف مشكلة توزيع حادة نتيجة تشوش حركة المواصلات على الطرق).

لا يقتصر اختفاء الوثائق لعدة أسباب (تدمير ونهب ومصادرة وضياع)، ولا سيما الخاصة بالأحزاب السياسية وأوراق ومذكرات الأفراد الذين كان لهم دور في المقاومة خلال فترة الانتداب أو خلال الحرب، على الأوضاع المأساوية سنة 1948. يذكر بهجت أبو غربية في مذكراته عن الحرب ضياع مخطوطتين له عندما احتل الجيش الإسرائيلي مدينة القدس سنة 1967 وداهم بيته ونهبه وأتلف معظم محتوياته. إحدى هاتين المخطوطتين عن حرب 1948، تتكون من 120 صفحة من القطع الكبير، مطبوعة على الآلة الكاتبة كان دوّنها في ربيع سنة 1949 وسماها "نضال شعب فلسطين"، والأُخرى عن "حياتي ومذكراتي منذ ولدت وحتى سنة 1947"، دوّنها سنة 1957 عندما كان مطارداً مدة عامين ونصف عام خلال العهد الأردني.(17)

ومصادرة الوثائق والأوراق الفلسطينية، أياً يكن مصدرها أو زمانها أو مكانها، عمل لا يقتصر على حالات فردية استثنائية، وإنما هو ممارسة مستمرة من دون انقطاع، ضمن عملية جوهرها استحواذ وامتلاك الإرث المكتوب للآخر، كجزء من عملية الاستحواذ على المكان وهويته. بعد ساعات فقط من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، قامت إسرائيل بمصادرة وثائق وبيانات ونشرات الحركة الوطنية الفلسطينية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، التي كانت في خزائن وأرشيف الإدارة وأجهزة الاستخبارات الأردنية والمصرية. وقد حولت هذه الوثائق إلى الأرشيف المركزي لدولة إسرائيل (أرشيف الدولة) في خطوة رمزية تؤكد عقلية الاستحواذ.

كثيرون من كبار المؤرخين والسياسيين الإسرائيليين نشروا أبحاثاً اعتمدت، إلى حد كبير، على هذه الوثائق المصادرة، مثل: أمنون كوهين عن الأحزاب السياسية في الضفة الغربية خلال العهد الأردني 1947 – 1967،(18) وموشيه معوز عن القيادات السياسية في الضفة الغربية،(19) وغيرهما. وقد أشار بعضهم، ككوهين في كتابه، إلى الأهمية الفائقة لوثائق الاستخبارات الأردنية. وفي حين أنه من الناحية النظرية لا شيء في القانون الإسرائيلي يمنع أي باحث فلسطيني من دخول هذا الأرشيف، إلاّ إنه من الناحية العملية أصبح الوصول إليه واستخدامه الآن أمراً في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً.

أمّا أرشيف "الجهاد المقدس"، وهو المؤسسة العسكرية الوحيدة شبه المنظمة للفلسطينيين خلال الحرب، فقد ضاع معظمه. جزء ضاع مع سقوط المدن والقرى الفلسطينية، وجزء آخر كان في القسم العربي الذي لم يحتل من فلسطين، استولى عليه الجنود الأردنيون عندما داهموا مقر قيادة "الجهاد المقدس" في بلدة بير زيت وقرية عين سينيا سنة 1948، ولا أحد يعرف حتى الآن ما إذا كان هذا الجزء من الأرشيف ما زال محفوظاً لدى الأردنيين أم أنه أُتلف أو ضاع.(20) وهناك أوراق ومقتنيات خاصة بالشهيد عبد القادر الحسيني كانت في بيت داود الحسيني، غير أنها أحرقت سنة 1967، عندما احتلت القوات الإسرائيلية مدينة القدس مخالفة وقوعها في يد الجيش الإسرائيلي، وخوفاً من التعرض للانتقام.(21) ومن هذه المقتنيات الغطاء الذي لف به جثمان عبد القادر الحسيني عندما أحضر من القسطل، وكان مخضباً بدمائه. وقد أحرقت الأوراق، في حين تم غلي الغطاء إلى أن أزيلت بقع الدم.(22) ما تبقى من وثائق خاصة بـ "الجهاد المقدس" جمعت في أرشيف جمعية الدراسات العربية في القدس بعد سنة 1979، التي نقلت مقارها في الثمانينيات إلى بناية بيت الشرق. وفي 1 حزيران/يونيو 2001، استغل شارون مباشرة وفاة فيصل الحسيني وعملية الدولفيناريوم* في تل أبيب من أجل إغلاق بيت الشرق ومصادرة وثائق جمعية الدراسات العربية التي تبلغ نحو نصف مليون، ووضع اليد على مكتبتها المتخصصة بفلسطين قضيةً وتاريخاً وشعباً.

إن قيام الفلسطينيين بتدمير وحرق وثائقهم خوفاً من وقوعها في يد الأعداء أو إمكان التعرض للانتقام أمر شائع، إلى حد كبير، في فلسطين، وحتى في بعض حالات الشتات. ويشمل هذا وثائق تغطي أحداثاً جرت في الماضي. يشرح تيد سويدنبرغ، أحد الطلائعيين الذين عملوا في مجال تسجيل التاريخ الشفوي لثورة 1936، أن كثيرين من المناضلين القدامى الذين شاركوا بفعالية في أحداث 1936 أتلفوا أوراقهم بأيديهم عندما سقطت مناطقهم سنة 1948، أو سنة 1967، تحت السيطرة الإسرائيلية.(23) فقد فهموا أن ذكريات الثورة خطرة من منظور إسرائيلي. ولم يكن هذا مجرد بارانويا (خوف وهمي)، إذ هناك من دوهمت منازلهم بعد سنة 1967 فصودرت أوراقهم، وتم التحقيق معهم. ولهذا، ليس من الغريب أن يخشى بعضهم اليوم الحديث عن تجربته القديمة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بباحثين أجانب، أو مهاجمة أهداف يهودية.(24)

خلال الغزو الإسرائيلي للبنان فقد الفلسطينيون جزءاً كبيراً مما جمعوه من إرثهم المكتوب، أو مما كتب عن قضيتهم. فهناك مكتبات شخصية مهمة دمرت، كمكتبة المؤرخ الفلسطيني الكبير وليد الخالدي،(25) كما أحرق كثير من الأفراد والفصائل السياسية والمؤسسات الاجتماعية الفلسطينية أوراقه تحسباً لدخول القوات الإسرائيلية بيروت وغيرها من مدن لبنان ومخيماته. غير أن أفدح الخسائر وقعت عندما اجتاحت القوات الإسرائيلية مدينة بيروت بعد خروج المقاومة الفلسطينية منها؛ فمركز الأبحاث، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية والواقع في قلب منطقة الحمراء، كان أحد الأهداف الرئيسية لهذا الاجتياح، إذ جمعت وصودرت كل محتويات المركز التي تشغل بناية كاملة ونقلت إلى إسرائيل. كان المركز قد أصبح عملياً، منذ تأسيسه سنة 1964، الذاكرة المكتوبة للشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن إسرائيل "أعادت" ضمن صفقة تبادل جنود إسرائيليين، صناديق يفترض أنها تضم محتويات المركز، إلاّ إن أحداً لم يعرف على وجه الدقة ما ضمته هذه الصناديق التي قيل إنها خزنت في حالة غير مرضية من الحفظ والعناية.(26) ووفقاً لمعلومات مؤكدة من الباحث الفلسطيني سميح شبيب، فإن الأرشيف بكامله دمر ونهب بعد استلامه من الإسرائيليين بسبب التقصير الرسمي الفلسطيني الذي يصل إلى درجة الخيانة.(27) كما أن معلوماتي عن وثائق مركز الأبحاث في جامعة بير زيت، الذي أغلق سنة 1999، تشير إلى أنها قد "خزنت" على نحو مقبول.

إن العرض السابق يوضح أن الإرث المكتوب للشعب الفلسطيني هو، كتاريخهم وأرضهم وحضارتهم، عرضة للتدمير والاستحواذ. وأن هذا الاستحواذ والتدمير لا يقتصران على مرحلة زمنية معينة من تاريخهم، ولا على مكان محدد. هذا يجب أن يدفع الفلسطينيين إلى تعميق الوعي بأهمية الوثائق والمحافظة عليها، وخصوصاً أن التقنيات الجديدة لحفظ المعلومات توفر اليوم فرصاً حقيقية من أجل هذه الغاية. وكان دافيد بن – غوريون طلب في أول اجتماع له مع المندوب السامي بتاريخ 1947/12/1، بعد صدور قرار التقسيم، نسخة ميكروفيلم عن وثائق الطابو،(28) ووافق المندوب السامي على هذا الطلب لكنه طلب دفع تكاليف ذلك. وبعد أن عاد بن – غوريون إلى مكتبه بدأ على الفور تجنيد أموال لهذا الغرض.

الرقابة على الإنتاج الفكري والقراءة وحرية التعبير

يقول يوجين روغان وآفي شلايم: "في الشرق الأوسط، كما في أي مكان آخر، يقوم التاريخ بدور أساسي في عملية تأسيس وبناء الدولة، إذ يبرر شرعية وجودها وشرعية نظامها السياسي. إن الحكومات في هذه المنطقة تستأثر بسلطة كبيرة مباشرة أو غير مباشرة على كتابة التاريخ.. مناهج التاريخ في المدارس حكر على الدولة، والجامعات في معظمها حكومية التمويل والإدارة. نظام النشر يعمل كمصفاة لعزل روايات لا تتفق أو تتماشى مع تلك التي وفرتها الدول. وبما أن الترقية والتقدم داخل مؤسسات التاريخ مرهونان بالانخراط في مسار الخط الرسمي، فهناك حافز ضعيف لدى المؤرخين على الانخراط في مغامرة كتابة تاريخية نقدية." (29) ومن يعارض يدفع ثمناً يتراوح بين الاضطهاد الفكري والمعنوي، من إهمال وتجاهل وتسفيه وحرمان من الترقية والنشر إلخ، وصولاً إلى العقوبات الجسدية التي تصل إلى حد الخطف والقتل.

في إسرائيل يدفع المؤرخ "المنشق" ضريبة معنوية. على سبيل المثال: الكاتب اليساري الصهيوني سمحا فلابان، الذي نشر في سنة 1987 كتابه المعروف "دولة إسرائيل: الواقع والأسطورة"،(30) والذي نقض فيه الأساطير الإسرائيلية السبع عن حرب 1948، ووُجه بالتجاهل والتسخيف. أو تيدي كاتس، طالب الماجستير الذي قبلت أطروحته الجامعية في قسم التاريخ في جامعة حيفا عن مذبحة قرية الطنطورة سنة 1948 بالاعتماد على

شهادات الضحايا الفلسطينيين والضباط والجنود الإسرائيليين، واجه بعد ذلك سلسلة من الملاحقات القضائية إلى أن سُحبت الأطروحة منه.(31)

أمّا في العالم العربي، وفي إطار الغياب العام للعبة الديمقراطية وحرية التعبير، فإن المنتقد للخط الرسمي يواجه مستويات أُخرى من القمع والرقابة. فإضافة إلى مختلف أساليب التنكيل الفكري، يواجه "المنشقون" عن الخط الرسمي أو التوجه العام خيارات السجن، أو المنفى، أو القبر. ويبدو أن أغلب المثقفين العرب يفضل الخيار الثاني كلما كان ذلك ممكناً. وفي حين تحارب كل دولة عربية أي شيء قد يشتمّ منه نقد النظام السياسي، فإن من المحرمات الكبرى (التابو) التي لا تغتفر نقد شخصية الزعيم (القائد والرمز). ومهما تكن المكانة المعنوية للكاتب أو المؤرخ أو الشاعر في البلاد العربية فما من قوة تعصمه. والأمثلة كثيرة: من عقوبة التنكيل التي تتدرج وصولاً إلى تحوله هدفاً لكاتم الصوت.

وإذا كانت إسرائيل تتمتع نسبياً بقدر كبير من الديمقراطية وحرية التعبير ضمن لعبة الديمقراطيات الليبرالية، فإن هذا القدر لا يتجاوز "الخط الأخضر"، ولا يشمل سوى مواطنيها اليهود. أمّا في الأراضي المحتلة، التي تخضع لحكم عسكري مستمر منذ سنة 1967، فإن وسائل الرقابة على المادة المكتوبة وتحديد انتشارها، والتي تمأسست عبر نظام الأوامر العسكرية، قاسية، حتى مقارنة بالعالم العربي، نتيجة اختلاف الأهداف. ففي حين أن الرقابة في العالم العربي تصادر، أساساً، كل ما من شأنه أن يعتبر نقداً للنظام السياسي والاجتماعي وتسمح بما دون ذلك، فإن الإسرائيليين لا يمنعون مواد تهاجم نظام الاحتلال فحسب، بل أيضاً كل ما من شأنه تعزيز الهوية والتاريخ والثقافة والمشاعر الوطنية للمجتمع الفلسطيني.(32) وليس من الصعوبة برهنة ما نقول؛ إذ تكفي نظرة سريعة إلى سلسلة قوائم الكتب الممنوعة التي صدرت عن مكتب الحكم العسكري أو الإدارة المدنية، والتي وزعت خصوصاً على المدارس ومستوردي الكتب قبل وصول السلطة الفلسطينية، لتؤكد ما نقول. وبما أن كل كتاب مطبوع في العالم يمر عبر الجسور، أو عبر بريد الدولة المحتلة، فإن إسرائيل تتحكم بدرجة كبيرة فيما يقرأ.

وعندما يتعلق الأمر بموضوعات خاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي والثقافة الفلسطينية فإن الأثر المدمر (المشوش؟) لهذه الرقابة عام. وحتى مكتبات الجامعات الفلسطينية لا تستطيع الإفلات من هذا النظام، الذي ينعكس، على سبيل المثال، على الثغرات الكثيرة في سلسلة الدوريات والمجلات المتخصصة أو السياسية الموجودة على رفوف المكتبات. ومما لا شك فيه أن سياسة الرقابة والتحكم في وصول الكتب وانتشارها، التي تتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة، قد حدت بصورة كبيرة ومباشرة من قدرة الفلسطينيين على كتابة تاريخهم. وحتى بعد وصول السلطة الفلسطينية أعاقت إسرائيل، على سبيل المثال، وصول الكتب إلى مناطق السلطة فحرمت الفلسطينيين لأعوام كثيرة تنظيم معارض الكتب السنوية.

وهناك سياسات إسرائيلية أُخرى تصب في اتجاه التعطيل والشلل نفسه، مثل إغلاق الجامعات الفلسطينية بأوامر عسكرية، أو من خلال سياسة الحواجز التي تعوق التنقل. ويجب ألاّ ننسى أن الجامعات الفلسطينية الرئيسية، مثل جامعات بير زيت والنجاح وبيت لحم، هي المكان الوحيد الذي يضم ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً – إذا ما قارناها بالجامعات الغربية – مكتبات عامة. ومثال جامعة بير زيت يكفي للدلالة على السياسات الإسرائيلية وتشويش أسس الحياة الجامعية، وعرقلة مشاريع طموحة مثل إعادة كتابة التاريخ الفلسطيني. فمنذ إنشاء الجامعة سنة 1974 حتى اليوم تم إغلاقها 16 مرة بأوامر عسكرية صريحة من سلطات الاحتلال. أسوأ وأطول هذه الإغلاقات – شمل جميع الجامعات الفلسطينية – فرض في 9 كانون الثاني/يناير 1988 واستمر ساري المفعول 4 أعوام تقريباً. وطوال هذه الفترة عاش الأكاديمي الفلسطيني من دون مكتبات عامة تقريباً. وبفضل كفاح الجامعة،

إدارة وأساتذة وموظفين وطلاباً، استمر التدريس. غير أن ذلك ما كان ليمر من دون أن يترك آثاره السلبية العميقة في المستوى الأكاديمي وفي البرامج الأكاديمية.

لكن كي نكون موضوعيين، يجب عدم التهويل من الآثار السلبية لسياسات الاحتلال. فسجل معظم الجامعات العربية في البحث التاريخي الجاد، والتي لم تعاني ما مرت به جامعة بير زيت والجامعات الفلسطينية الأُخرى، غير مرض، وخصوصاً إذا ما قورن لا بالإنتاج في الدول الغربية المتقدمة وإسرائيل فحسب، بل أيضاً في بعض دول العالم الثالث. ولهذا يجب البحث عن عوامل أُخرى تعوق البحث مثل: عبء التدريس الثقيل، وحالة المكتبات، والميزانيات الشحيحة – إن وجدت أساساً – المخصصة للبحث العلمي، والمناخ الثقافي والسياسي العام.

صعوبات متعلقة بالأرشيف الخاص بحرب 1948 في العالم العربي وإسرائيل والدول الغربية المعنية

إن ضياع أو نهب المصادر والوثائق الفلسطينية المكتوبة ما هما إلاّ جانب واحد من المشكلة التي يواجهها الباحث الذي يريد أن يقدم رواية بديلة من الرواية الصهيونية القديمة أو الجديدة. فحتى اليوم لم يفتح الأرشيف السياسي والعسكري الخاص بهذه الحرب في أي دولة عربية شاركت في حرب 1948.

مثال بسيط للصعوبات التي يسببها إغلاق الأرشيف العربي يتمثل فيما واجهه فريق البحث في جامعة بير زيت سنة 1996، الذي عمل على توثيق قرية الدوايمة (برنامج القرى الفلسطينية المدمرة). فنحن نعلم من الراحل سامي هداوي بوجود قائمة أولية بأسماء ضحايا المذبحة التي وقعت في القرية بتاريخ 1948/10/29 أودعت نسخة عنها مركز شرطة الخليل.(33) غير أننا لم نستطع، بسبب إغلاق الأرشيف، الاطلاع عليها، بل معرفة ما إذا كانت موجودة فعلاً أو محفوظة في أرشيف الجيش الأردني.(34)

على ما يبدو لا يوجد في العالم العربي، الذي تسوده عموماً أنظمة مستبدة وغير ديمقراطية، قوانين تحدد أصول وقواعد وآلية نزع السرية عن الوثائق كتلك الموجودة في إسرائيل (أنظر أدناه). فالعوائق تزداد عندما يكون للموضوع علاقة بأحداث وفترات حساسة من تاريخ هذه الدول، كحرب 1948، التي دار حولها، وما زال، خلاف وجدل كبيران، واستخدمت ولا تزال أداةً لاكتساب الشرعية أو نزعها. ولا يظهر على المدى المنظور إمكان تغيير كبير في هذا المضمار. ففي الأردن نجد العائلة الهاشمية التي قادت الأردن خلال حرب 1948 ما زالت هي نفسها التي تحكم، ومن غير المتوقع أن يسمح النظام بالكشف عن مواد قد تشير إلى أي تقصير من جانب مؤسسيه الأوائل. وفي مصر وسورية اللتين حكمهما بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وما زال يحكمهما، قادة انحدروا من مؤسسة الجيش التي خسرت الحرب (عبد الناصر، السادات، مبارك، الأسد) ثمة أمل ضئيل بأن يوجد لدى أي منهم أي حافز للكشف عن دور العسكريين في الهزيمة، وهم قد حكموا بناء على ما قيل من فساد وخيانة السياسيين المدنيين في هذه النظم الملكية أو الجمهورية السابقة.

في الفترة الأخيرة ظهرت عدة أعمال اعتمدت على أرشيف الجيوش العربية. غير أن هذه الأعمال كانت استثناء يؤكد قاعدة الحظر. ويبدو أن مسؤولي الأرشيف أو مرؤوسيهم قد تعاملوا معها كذلك، بناء على معرفتهم الشخصية بتوجهات وخلفيات الباحثين، أو بسبب مكانتهم. ولهذا فعلى الرغم من مزيد من التفصيلات، وحتى من نقض

لبعض الأساطير العربية عن الحرب، فإنها لم تتعرض بالنقد الجذري لأداء الجيوش خلال الحرب، أو للنظم السياسية التي ما زالت تحكم.

وعلى سبيل المثال كتاب اللواء إبراهيم شكيب، الذي اعتمد إلى حد كبير على أرشيف الجيش المصري.(35) غير أن شكيب فحص هذه الوثائق نتيجة شغله منصب رئيس فرع التاريخ العسكري في القوات المسلحة مدة أربعة أعوام، وهذا ما أتاح له الاطلاع على جميع الوثائق الأصلية غير المنشورة عن دخول الجيش المصري حرب فلسطين، سواء المحفوظة في هيئة البحوث العسكرية، أو في دار الوثائق القومية، أو في المتحف الحربي في القلعة.(36) أيضاً نشر الكاتب المصري الشهير محمد حسنين هيكل مجلدين عن الحرب مع ملاحق تضم مئات البرقيات المختارة من أرشيف الجيش المصري.(37) ولا بد من أن مكانة هيكل وعلاقته بالمجتمع المصري والمؤسسة السياسية قد سمحا له لا بالاطلاع على هذه الوثائق فحسب، بل نشرها بالجملة أيضاً. جامعة آل البيت، المقربة من البلاط الهاشمي، نشرت أيضاً مجموعة من الوثائق المختارة والمنتقاة من أوراق الملك عبد الله بن الحسين الأول،(38) لكن الوثائق التي نشرت تعزز جميعها مكانة النظام الأردني.

وثمة بُعد آخر لمشكلة الوثائق في العالم العربي يتجاوز موضوع النظم السياسية وقوانين نزع السرية والرقابة على الوثائق. ففي أغلب الأحوال لا يوجد في العالم العربي مجتمع مدني ذو تقاليد عريقة وآليات منهجية للتوثيق، من جمع وحفظ وتصنيف ووضع الوثائق في تصرف الباحثين، حتى عندما تسمح النظم والقوانين. البروفسور المعروف روجر أوين، المتخصص بتاريخ المنطقة والذي تتوفر لديه خبرة بأرشيفات عدد كثير من الدول العربية، نبه وشدد على هذه النقطة.(39)

على سبيل المثال: هناك لائحة في إحدى الدول العربية تفترض أن تقوم الوزارات المتعددة بعد 50 عاماً بتحويل وثائقها إلى أرشيف الدولة. لكن في الغالب لا أحد من موظفي الوزارة يتذكر أو يهتم بتطبيق هذا الإجراء. وفي الوقت نفسه لا يوجد أحد من موظفي الأرشيف يكلف نفسه عناء الاتصال بهذه الوزارات من أجل إرسال عهدتها،(40) التي تنقل وتخزن في أماكن غير معدة لذلك إلى أن تتعفن أو تأكلها الفئران أو يتم التخلص منها، إلخ. وهكذا يحرم باحث، على سبيل المثال، بشأن مشروع للمياه في القاهرة قبل 60 عاماً، وثائق قد تساعد في إيجاد حل لمشكلة المياه في القاهرة سنة 2000.

إبراهيم شكيب، الذي قال إن ثمة وثائق رسمية تتعلق بحرب 1948، وكان اطلع عليها، ما زالت في الحيازة الشخصية لبعض ضباط الجيش المتقاعدين، يؤكد غياب تقاليد حفظ المعلومات، حتى في الجيوش العربية.(41) وخلال زيارتي سنة 1995 للمركز الوطني المصري للمحفوظات في القاهرة، والذي ظل جزء كبير منه موجوداً حتى ثورة 23 تموز/يوليو في قصر عابدين (حالياً على كورنيش النيل)، ذكر أحد كبار الموظفين كيف تحولت غرف الأرشيف ضمن القصر إلى مقر لبعض وحدات الحرس الجمهوري. وقد ظل الأرشيف حبيس الصناديق أعواماً كثيرة قبل أن يرى النور من جديد.(42) إن غياب أعراف وتقاليد عريقة في التوثيق، وغياب الشعور في العالم العربي لدى المواطن العادي أو الساسة أو حتى بعض العاملين في هذه الأرشيفات بأن الأرشيف ذخر وطني ملك للشعب تجب المحافظة عليه(43) وتسهيل مهمة استخدامه من جانب الباحثين، يتجسدان في الإهمال والغموض اللذين يحيطان حالياً بأرشيف مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، وفي ردة الفعل الواهنة تجاه مصادرة وثائق جمعية الدراسات العربية، وفي قرار المسؤول في المكتبة العامة لجامعة فلسطينية بالتخلص من جزء من أرشيف الصحف التي كانت تحتفظ بها الجامعة "بعد أن أصبحت قديمة"!!! وأهم من ذلك وذاك كله عدم وضع محفوظات متحف بغداد في مكان أمين يحميها من أيدي الغزاة والعابثين.

إن انعدام الدقة مشكلة أُخرى تتعلق بوثائق الحرب. في الفترة الأخيرة تم نشر بعض وثائق الجيش المصري عن حرب 1948. والمتفحص لهذه الوثائق يستطيع بسهولة أن يلاحظ في كثير منها مشكلات التهويل والمبالغة وتضخيم الذات والعمومية، الأمر الذي سيحدّ من أهمية ومدى استغلال هذه الوثائق، حتى لو فتح الأرشيف للباحثين. وفي هذا يقول اللواء إبراهيم شكيب عن وثائق الجيش المصري: "الكثير من الوثائق قد حرق أو فُقِد بحكم تطور العمليات، والأكثر من ذلك أن بعض الحلقات تصطنع اصطناعاً، وكثير من القادة يكتبون أوامر لمواقف لم تحدث تتضمن عمليات هجومية لم تنفذ، ويأمرون بتحركات لم تتم، وكل ما في الأمر أن هذه الأوامر تضم للسجلات فتثير مشكلات محيرة أمام الباحثين، لأنها تخلق واقعاً لا يتفق مع منطق النتائج ولا يمكن إهمالها لأن لها مادياتها بحفظها في السجلات." (44)

هذا الوضع المزري يتناقض كلياً مع اهتمام الإسرائيليين بالتوثيق، وهو ما ينعكس في تنوع وغنى عشرات مراكز الأرشيف التي تشمل مؤسسات الدولة والجيش وجميع المنظمات العسكرية والأحزاب، قبل سنة 1948 وبعدها، والوكالة اليهودية مروراً بالأرشيفات الخاصة بكل كيبوتس وعشرات الأوراق الخاصة بقادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين مهمين خلال الحرب. ولا شك في أن هذه الثروة المهمة من المصادر الأولية المكتوبة امتداد للتقاليد اليهودية التي تهتم بالتراث المكتوب.

وعلى سبيل المثال فإن جميع محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي، منذ اليوم الأول لإنشائه (الحكومة الموقتة)، توثَّق حرفياً من جانب سكرتيرة اختزال ذات خبرة واسعة، تسجل كل واردة وشاردة واسم الوزير صاحب المداخلة، ومن ثم تفرغ فيما بعد وتوثق، وهكذا يمكن فهم مواقف كل وزير بالتفصيل.(45) وهذا أمر نادر مقارنةً بكثير من حكومات العالم، إذ في الغالب تكون المحاضر إجمالية.

على صعيد آخر، قننت إسرائيل عملية نزع السرية عن الوثائق. فقانون سنة 1955 يحدد كشف الوثائق السياسية بعد مرور ثلاثين عاماً. أمّا الأمنية والعسكرية فبعد مرور خمسين عاماً. غير أن هناك ثلاث حالات يمنع القانون فيها الكشف عن هذه الملفات، سياسية كانت أو عسكرية، وتمارس الرقابة على "كل ما من شأنه المس بأمن إسرائيل؛ أو كل ما من شأنه أن يمس بصورتها وسمعتها في المحافل الدولية؛ وأخيراً كل ما من شأنه إحراج قيادات صهيونية أو إسرائيلية ما زالت في قيد الحياة." فعلى سبيل المثال يظلل في بعض المحاضر التي يشتم فيها بن – غوريون مناحم بيغن بالأسود على الشتيمة التي قد تسيء إلى الشخصين.(46)

ضمن هذه القواعد، حظر الكشف في أرشيف مجلس الوزراء الإسرائيلي عن تلك الأجزاء المتعلقة بالمذابح والفظائع التي ارتكبت بحق الفلسطينيين خلال حرب 1948، والتي تطلق عليها الدوائر الإسرائيلية الرسمية اسم "التجاوزات أو التصرفات الشاذة."(47) هذا الحظر فرض على الرغم من فتح الأرشيف بعد مضي الفترة الزمنية المحددة التي يتطلبها القانون، وهذا الحظر لا يقتصر على محاضر مجلس الوزراء الإسرائيلي، بل يشمل أيضاً كل أرشيف في إسرائيل يتضمن الموضوع نفسه. كما أن هذا الحظر يشمل بصورة عامة الباحثين الإسرائيليين وإن كان يطبق بصرامة أكثر عندما يتعلق الأمر بباحثين عرب.

وحتى بِني موريس، المؤرخ الصهيوني الأبرز في ظاهرة "المؤرخين الجدد"، كان واجه مثل هذه العراقيل الآنفة الذكر. فقد رفض طلبه قبل أكثر من عشرة أعوام عندما توجه إلى أرشيف الدولة طالباً الاطلاع على تقرير لجنة "شابيرا"، الذي يعتبر تقريراً حكومياً يتناول "التصرفات الشاذة خلال حرب 1948" (الشاذة كلمة ملطفة للمذابح وجرائم الحرب) وهو ما دفعه إلى التوجه إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية استناداً إلى القانون السالف الذكر، ولكون تقرير "لجنة شابيرا" يعتبر وثيقة سياسية كما أقرت بذلك وزارة العدل الإسرائيلية. لكن ما حدث هو أنه، وفي

أعقاب التوجه إلى محكمة العدل العليا، اتضح أن في استطاعة لجنة وزارية مكونة من وزيرين أو أكثر اتخاذ قرار يجعل من كل ملف موجود في الأرشيف ملفاً سرياً بذريعة المس بأمن الدولة، وفي هذه الحالة تألفت اللجنة من الوزيرين موشيه أرنس وأبراهام شرير، إذ اجتمعا وقررا أن الملف الذي طلبه موريس ملف سري، بحجة أنه يمس أمن الدولة.(48)

إذاً كيف استطاع بِني موريس أن يطلع على بعض التقارير الخاضعة للرقابة والتي ظهرت آثارها في مختلف أعماله؟ الكاتب مايكل بالمبو، الذي كتب أحد أهم الكتب عن النكبة،(49) يقدم تفسيراً مفيداً بشأن الصراع بين السرية والكشف في التجربة الإسرائيلية، والذي يجعل من الوثائق الإسرائيلية مادة محبطة وغنية في الوقت نفسه. يقول بالمبو:

هناك بعض الوثائق من الأرشيف الإسرائيلي [عن حرب 1948] التي تؤشر إلى توجه عام (general design) لطرد الفلسطينيين خلال الحرب. لماذا أتيحت هذه الوثائق للباحثين؟ على ما يبدو كان هناك ثلاثة خيارات أمام الإسرائيليين: إغلاق الأرشيف بشكل كامل؛ فتح مجمل الأرشيف بصورة كاملة؛ حظر بعض الملفات.

لا يمكن التفكير في وضع يكون فيه الأرشيف كله متاحاً للباحثين. فما من دولة تفتح ملفات لها علاقة بموضوع طرد مئات الآلاف من المدنيين. الإغلاق الكامل أيضاً مستبعد؛ فالإسرائيليون فخورون بأنفسهم كشعب يسير على هدى الغرب. عندما كنت أقوم ببحثي قال لي أحد العاملين في الأرشيف الإسرائيلي: "طبعاً نحن كجميع الدول المتحضرة نفتح أرشيفنا وفق قاعدة الثلاثين عاماً." إغلاق الملفات الخاصة بحرب 1948 كان سيفسر لا كنوع من الاعتراف بالذنب فحسب، بل أيضاً كانتهاج لسياسة تماثل سياسات دول العالم الثالث التي يعتبر الإسرائيليون أنهم أرقى (superior) منها. ولهذا فإن الإبقاء على ملفات مستشاري مكتب الشؤون العربية ووزارة الأقليات مغلقة، ومحو نحو 2٪ من الملفات التي سيفرج عنها وتصبح في متناول الباحثين، كانا الخيار الوحيد أمام إسرائيل. قليل من الملفات المحرجة كشف. لكن بصورة عامة كانت سياسة الحكومة الإسرائيلية ناجحة في إقناع كثيرين – من خلال المؤرخين الجدد – بأن الدولة اليهودية لم تكن مسؤولة عن نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتي نكبت (plagued) الشرق الأوسط منذ عدة عقود.(50)

على أية حال فإن الرقابة على المواد المحظورة في الأرشيف ليست المشكلة الوحيدة في الأرشيفات الإسرائيلية الغنية. فحتى لو فتحت هذه الأرشيفات أبوابها على مصاريعها للباحثين، بغض النظر عن توجهاتهم وجنسياتهم، فإننا لن نجد في هذه الأرشيفات البعد الإنساني لما جرى للفلسطينيين سنة 1948. فالوثائق العسكرية وتقارير القادة الميدانيين اليهود وأعمال مؤرخيهم التي نشرت تكاد تخلو كلياً من هذا البعد، إذ هناك فارق كبير بين خبر يذكر باقتضاب قتل عشرة فلسطينيين في إحدى القرى، مجرد رقم صامت، وبين خبر آخر يتحدث عن مقتل العشرة من خلال قصة تروي مشاعر الخوف، وقتل الابن أمام أمه وأبيه، وتدمير المنازل ومسيرات الموت وقتل العائدين (الذين يوصفون بالمتسللين) من أجل حفنة من القمح.

كما أن من يفهم عقلية الزعماء الصهيونيين – مثلما هي حال أغلب الزعماء الذين خططوا لمشاريع التطهير العرقي الحديثة وأشرفوا على تنفيذها – يجب أن يتكهن أن من شبه المستحيل العثور في الأرشيف الصهيوني على الصندوق الأسود.(51) فكما يقول أستاذ تاريخ أميركا اللاتينية في جامعة هارفرد، جون وُماك(John Womack) ،

معظم عمليات التطهير العرقي والمذابح الواسعة التي تمت في الفترة المعاصرة، جرى من دون أوامر وخطط تفصيلية مكتوبة؛ من ستالين وهتلر، ومن الخمير الحمر في كمبوديا إلى بينوشيه في تشيلي. أوامر عمليات القتل الواسعة نقلت من القائد أو الزعيم إلى أصغر رتبة من دون أن تحرر فيها المذكرات الموقعة. نحن المؤرخين نبحث دائماً بسذاجة عن أوامر القتل الصريحة. وحدها المسرحيات وقصص الأدب تتضمن مثل هذه الأوامر. لا أحد يعطي أمراً مكتوباً بالقتل، فهذه الأوامر تتم عادة بصيغة مغمغمة لكن مفهومة.(52)

وفي المناخ العادي الذي أوجدته الحركة الصهيونية ضد عرب فلسطين، لم يكن هناك حاجة إلى إصدار الأوامر. فـ "الرغبة الصامتة" لدى العسكريتاريا الصهيونية في طرد الفلسطينيين تكفلت بتنفيذ كل ما لا يحتاج إلى أن يكتب، أو حتى أن يقال. بن – غوريون بالذات، ونتيجة خيوط المعادلة الدولية التي أحاطت بولادة إسرائيل، كان حتى أكثر حرصاً من بقية أمثاله. فقد أدرك خطورة أن يعرف الرأي العام الغربي ما جرى حقيقة على أرض الواقع من مذابح وتهجير منظم، وهي أمور لو عرفت في حينه علانية وعلى نطاق واسع لحرمت إسرائيل جزءاً كبيراً من الدعم الدولي الذي كانت في أمس حاجة إليه. وعلينا أن نتذكر أن الحرب جرت بعد فترة قصيرة من إصدار محكمة نورنبرغ أحكامها الخاصة بمعاقبة مجرمي الحرب النازيين وإعدامهم؛ وهي المحاكمات التي أدت إلى تسريع ميثاق محاربة الإبادة الجماعية (genocide) سنة 1948. ومن الواضح أن بن – غوريون، وهو الشخص الوحيد الذي كان في وسعه إقرار مخطط عام للتطهير العرقي، تصرف منذ بداية الأحداث ضمن هذا الإدراك، وانتهج فيما يتعلق بالوثائق سياسة حريصة بغية تجنب إدانة أعماله والمشروع الصهيوني.

عندما كتب يتسحاق رابين مذكراته سنة 1979، وكان شغل حتى ذلك الحين منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع، قامت لجنة سياسية للرقابة بمنعه من نشر فقرة عن علاقته بطرد الفلسطينيين من مدينتي اللد والرملة. وقد ضمت اللجنة، كما شرح رابين للصحافي الأميركي اليهودي ديفيد شبلر، خمسة وزراء يرئسهم وزير العدل الإسرائيلي. ينبغي لكل موظف إسرائيلي مرموق في الحكومة الإسرائيلية يريد أن ينشر كتاباً، أن يقدم ما يكتبه إلى الرقابة العسكرية، وهذه اللجنة قامت بحذف هذه الفقرة من مذكراته:

في أثناء القتال، كان علينا أن نواجه مشكلة لم تكن واجهتنا من قبل: مصير سكان اللد والرملة، الذين يبلغ عددهم 50.000 نسمة. حتى بن – غوريون نفسه، الذي كان حاضراً في غرفة العمليات، لم يكن في استطاعته أن يقدم أي حل. وقد ظل صامتاً خلال النقاش، كما هي عادته في مثل هذه الأحوال. من الواضح أننا لا نستطيع أن نترك مدينة عدائية مثل اللد، وسكاناً مسلحين، خلف قواتنا؛ فهذا يعرض خطوط تموين لواء يفتاح الذي كان يتقدم نحو الشرق للخطر. مشينا نحو الخارج برفقة بن – غوريون. يغآل ألون كرر سؤاله: ماذا نفعل بالسكان. طوح بن – غوريون بيده بطريقة يفهم منها "اطردوهم". تشاورنا أنا وألون واتفقنا على أن نبعدهم في اتجاه طريق بيت عور، مفترضين

أن الجيش الأردني سيضطر إلى الاعتناء بهم، وبالتالي تحميله صعوبات لوجستية تضيف عبئاً على قدراته القتالية، وتخفف صعوبة مهمتنا.(53)

هذا المثال يدلل على صعوبة، أو استحالة، العثور على خطة عامة تفصيلية للتهجير حتى إن وجدت. فتصرف بن – غوريون يدل على شخص كان يخشى أن يُصدر أوامر صريحة، حتى إلى أقرب مقربين، بتنفيذ أعمال تعتبر في عرف القانون الدولي جريمة حرب. ولو تمعنا في موقف رابين نفسه، الذي يحاول أن يظهر بمظهر الشخص الصادق الذي يكشف عن أسرار خطرة، لأدركنا لعبته؛ فهو يحاول أن يقدم رواية تحاول تصوير طرد الفلسطينيين من اللد كحالة استثنائية، أو كأمر جرى فيه "أخذ ورد"، لا كعملية منهجية نفذت منذ بداية الحرب.

ومن خلال قراءتي المتعمقة ليوميات بن – غوريون عن الحرب، ومقارنتها بمجموعة ضخمة من الأوامر والمصادر والمعلومات، فإنه لم يمارس على نفسه رقابة ذاتية فعالة فحسب – قبل تشريع قوانين الرقابة الإسرائيلية بزمن طويل – بل إنه كان يستمتع بلعبة "المتغابي" أيضاً. وفي الفقرة التالية مثال يجسد هذه الفكرة. فبن – غوريون، الذي تُظهر يومياته أنه أدار دفة الحرب بكل تفصيلاتها، يبدي استغرابه من هجرة أهل حيفا الذين تعرضوا مدة أشهر للقصف، والقنص، والسيارات الملغومة، والموت اليومي، وارتفاع الأسعار، والجوع، إلخ.

قبيل المساء، مررت ثانية في الأحياء العربية... إنه لمشهد مخيف ومثير. مدينة ميتة، مدينة – جيفة. شاهدنا في مكان واحد فقط رجلين مسنين يجلسان في دكان شبه خال، وفي زقاق آخر التقينا امرأة عربية واحدة تقود طفلها. هناك عنابر، دكاكين، منازل صغيرة وكبيرة، قديمة وحديثة – لا مخلوق حياً فيها سوى الهررة الضالة. أطلعنا الدليل في زقاق ذي مظهر خارجي فقير على مخازن كبيرة وغنية ومملوءة حنطة، جزء منها أفرغ، والجزء الآخر لا يزال مملوءاً. بعض الأماكن تعرض للقصف. هنا وهناك حواجز مخترقة وهزيلة. هنا وهناك أماكن محصنة – مخترقة ومثقوبة. وها هو مصنع قرمان الكبير – إنه سليم وخال. كيف غادر عشرات الآلاف من الأشخاص بمثل هذا الذعر – من دون سبب كاف – مدينتهم، ومنازلهم، وأرزاقهم؟ ما الذي سبب هذا الهروب؟ هل هو أمر من أعلى فقط؟ لا يعقل أن أثرياء كباراً – وكان هناك أثرياء كبار، كما يقول العالمون بالأمور، في البلد كله – يتركون أموالهم كلها لأن أحداً أمرهم بذلك. هل هو الخوف حقاً؟(54)

غير أن مشكلات المصادر الأرشيفية الإسرائيلية لا تتوقف على موضوع الرقابة على الأرشيف في إسرائيل، ولا على وعي القادة بعدم ترك وثائق تدينهم شخصياً أو تدين دولتهم، وإنما لسبب آخر إضافي هو الميل إلى تزوير الوثائق الصهيونية نفسها. وفي شأن هذا الموضوع أفاد بِني موريس بتزوير وثائق رئيسية، مثل تلك التي تخص أوراق بن – غوريون ويوسف نحماني ويوسف فايتس والاجتماع الحاسم للحكومة الإسرائيلية في 16 حزيران/يونيو 1948، والذي اتُخذ فيه قرار رسمي بمنع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.(55) وأضاف بِني موريس بالقول:

أمم وحركات سياسية تعمل من أجل إنتاج تاريخ لا تشوبه الشوائب، لا من خلال صناعة تاريخها فقط، بل الأوراق التي سيبنى عليها هذا التاريخ أيضاً. والحركة الصهيونية ودولة إسرائيل ليستا استثناء لهذه الظاهرة، بل إنهما قد تكونان على الأغلب بين أفضل من قاموا بهذه الصنعة.(56)

إن العرض السابق يشير إلى حدود الاستفادة من الأرشيفات الإسرائيلية – بسبب الرقابة، والرقابة الذاتية، وصناعة وتزوير الوثائق والمعلومات – على الرغم من غناها بالتفصيلات وصعوبة تجاوزها عند كتابة تاريخ الحرب، وخصوصاً في غياب بديل عربي.

لا تقتصر المشكلات المتعلقة بالأرشيفات على الجانبين العربي والإسرائيلي فحسب، بل أيضاً على الأرشيفات الغربية الغنية، والتي أهمها من دون شك الوثائق البريطانية الخاصة بفلسطين والمحفوظة في "دائرة المحفوظات العامة (Public Record Office) "في لندن، وفي مكتبة سانت أنتوني في أكسفورد. فهذه الوثائق لا تغطي الفترة التي تلت جلاء البريطانيين عن فلسطين بعد منتصف أيار/مايو 1948، أو المناطق التي لم يكن فيها للبريطانيين وجود كبير بسبب عملية الجلاء، التي نفذت بالتدريج قبل الموعد المحدد للجلاء. كما أن معاناة وآلام الفلسطينيين، الذين كان ينظر إليهم بدونية، لم تكن في مركز الاهتمام البريطاني حتى قبل هذا التاريخ. ولهذا فإن كثيراً من الوثائق البريطانية المهمة، عن الوضع في فلسطين خلال الحرب، يخلو من الجانب الإنساني العميق لهذه الحرب. وهناك أرشيفات غربية تعاني مشكلات أكبر، وعلى سبيل المثال سأكتفي بالتعرض لاثنين من هذه الأرشيفات.

في آب/أغسطس 1997، قمت بزيارة للمقر الرئيسي للصليب الأحمر الدولي في جنيف، الذي فتح لتوه أرشيفه عن نشاط مندوبيه خلال الحرب. لقد توقعت، كأول باحث عربي زار هذا الأرشيف،(57) العثور على معلومات غزيرة خاصة بالفظائع التي ارتكبتها إسرائيل خلال الحرب. في أثناء هذه الزيارة تفحصت كامل الأرشيف المصور الخاص الذي يشمل كل "فترة الحرب الأهلية في فلسطين" بتأنٍ، كما قمت بمسح سريع لمحتويات الصناديق الكرتونية الثمانية عشر، وهي الصناديق المرقمة من 827 إلى 844. لدهشتي، لم يكن هناك في الأرشيف المصور من وثائق تخص الفظائع، سوى تلك الصور الخاصة باغتيال الكونت برنادوت، وبالتحديد صور سيارته المنخولة بالرصاص ونعشه في فناء القنصلية الفرنسية، وعدة صور لعملية عسكرية إسرائيلية في الخمسينيات ضد المدنيين العزل في قرية شرفات!!! أمّا الصور الأُخرى فمعظمها خاص بإغاثة اللاجئين الفلسطينيين الذين قام الصليب الأحمر بدور مهم في تخفيف معاناتهم. أيضاً لم يكن هناك في القسم الأرشيفي أية معلومات عن أية مذابح سوى التقرير المعروف أصلاً لممثل الصليب الأحمر، جاك دي رينييه، الذي زار قرية دير ياسين بعد يومين من المذبحة وبعض مراسلات داخلية، لا تسمن ولا تغني، بشأن الموضوع بين رينييه والمقر الرئيسي. وهناك حالات قليلة جداً لقتل بعض العائدين, وإزالة معسكرات الاعتقال الإسرائيلية التي أقيمت خلال الحرب. بالتأكيد هذا أمر يثير الاستغراب. والسؤال المنطقي هو: هل قام أحدهم بـ "تنظيف" الأرشيف قبل فتحه للجمهور؟ هذا الأمر نفاه العاملون في الأرشيف الذين أكدوا أن هذا هو كل ما وجدوه. إذا كان ذلك صحيحاً، يبرز سؤال آخر: هل تجاهل ممثلو الصليب الأحمر، لأسباب سياسية، تسجيل وتوثيق المآسي الرئيسية التي نفذت ضد عرب فلسطين، ومنها المذابح الكثيرة التي ارتكبت سنة 1948؟ لن أعالج هذه التساؤلات في هذه الدراسة فهذا ليس محلها، لكنني أردت تقديم مثال لبعض مشكلات الأرشيفات الغربية.

مثال ثان: أرشيف الأمم المتحدة في نيويورك، الذي زرته في آذار/مارس 2004، والذي ما زال يفرض السرية على بعض الوثائق، حتى بعد مرور أكثر من 55 عاماً على الأحداث التي تغطيها هذه الوثائق. السؤال هو: ما الذي تخفيه هذه الوثائق؟ يقول مايكل بالمبو الذي بحث في هذا الأرشيف وكان، بحسب علمي، أول من استخدمه للكشف عن كثير من فظائع الحرب التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية العسكرية والجيش الإسرائيلي، إن الرقابة تمارَس على أوراق قد تمس سمعة الأمم المتحدة [كطرف محايد ونزيه]، غير أن النتائج الناجمة عن هذه الرقابة على أبحاث محددة ما زالت غير واضحة.(58) يجب أن نشير هنا إلى أن الإفراج عن الوثائق السرية في الأمم المتحدة هو من صلاحية الأمين العام، أو من يخوله الأمين العام هذه الصلاحية.(59) وكذلك يجب أن نشير إلى المعلومات الموثقة التي نشرت في كتاب نرويجي، والتي أشارت إلى كون الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك تريغفي لي شخصاً ليس فقط منحازاً إلى إسرائيل بل عمل أيضاً لمصلحة الإسرائيليين،(60) وكذلك إلى انحياز رالف بانش، الذي خلف الكونت برنادوت كمبعوث خاص للأمم المتحدة، والذي نظرت إليه المصادر المصرية كشخص منحاز إلى مصلحة الإسرائيليين.(61)

التاريخ الشفوي:
خصوصية الحالة الفلسطينية،
الضرورة والمشكلات والصدقية

يقول مثل صيني: "ريشة قلم خير من ألف ذاكرة." وهذا المثل الذي يتطرق، بصورة غير مباشرة، إلى موضوع الصدقية (credibility) في الشهادات الشفوية صحيح إلى درجة كبيرة. أهم نقد لصدقية الشهادة يتمحور حول قدرة الذاكرة المحدودة على استرجاع التفصيلات، وخصوصاً بعد مرور زمن طويل على حدث مثل حرب 1948. وهذا النقد يجب أخذه في الاعتبار. على سبيل المثال: سجلات مستشفى حيفا الحكومي خلال الحرب، والتي توثق للجرحى والقتلى العرب الذين استقبلهم هذا المستشفى خلال الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 1947 حتى 19 آذار/مارس 1948، أكثر دقة من أي مصدر شفوي لتوثيق عدد وأسماء الضحايا العرب في المدينة قبل سقوطها، وحتى لإعطاء فكرة عن عنف الأحداث؛(62) أرشيف الهاغاناه والجيش الإسرائيلي حتى بعد الرقابة يعتبر، في أغلب الأحيان، أهم من المصادر الشفوية الفلسطينية عندما يتعلق الأمر بتواريخ محددة وبتفصيلات معينة، فكل عملية عسكرية جرى توثيقها في حينه، بما في ذلك ساعة الصفر. الشهادات الشفوية قد تعاني أيضاً – كالوثائق – انحياز الراوي أو تعصبه (لموقف، لأيديولوجيا، لعائلته، إلخ)، أو خوفه من ذكر الحقيقة، أو رغبته في تحريفها، إلخ.

هذه المشكلات وغيرها لم تكن خافية على الجانب الفلسطيني الذي أفرد لها بعض الاهتمام، فمن أوائل المقالات التي نشرت في "مجلة أبحاث جامعة بير زيت" في أواسط الثمانينيات عرض لهذه المشكلات.(63) لكن في ضوء مشكلة المصادر الأولية المكتوبة التي عرضناها أعلاه، وفي ضوء حاجات المجتمع الفلسطيني وخلفيته الثقافية، تبدو استراتيجيا التاريخ الشفوي طاقة أمل للفلسطينيين كمصدر لاستخلاص تاريخهم الضائع. فالمجتمع الفلسطيني كجزء من المجتمع العربي ذو تراث شفوي أساساً؛ ذلك بأن العرب لم يعرفوا التدوين التاريخي إلاّ في وقت متأخر نسبياً، إذ تم تناقل الأدب والقصص التاريخية مشافهة عبر الأجيال، بما في ذلك الأحاديث النبوية التي لم تدون إلاّ بعد مرور نحو 150 عاماً من تناقلها. ووفقاً للبروفسور خليل عثامنة، فإنه حتى بعد ظهور التدوين التاريخي في مطلع العهد العباسي فضل المؤرخون العرب، في المراحل الأولى، الرواية الشفوية على المصادر المكتوبة (البلاذري، على سبيل المثال).(64) وعلى الرغم من ترسخ مرحلة التدوين في أواسط القرن التاسع الميلادي، الذي فاق كماً ونوعاً مثيله في أوروبا، فإنه كان على الأغلب مهماً في أوساط المؤرخين، وليس

بالضرورة في أوساط المثقفين، وبالتأكيد ليس في أوساط العامة، بسبب طرق النسخ البسيطة والمكلفة لجهة الوقت والجهد والمال.(65)

وفي حين اكتشفت الطباعة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر الميلادي فإن العالم العربي انتظر حتى قدوم نابليون بونابرت إلى مصر ليشهد أول مرة مفاعيل هذا الاكتشاف العجيب. لكن الطباعة وصلت في زمن عكس الجمود الثقافي الذي ساد العالم العربي قروناً خبرت تراجع العلم وإغلاق باب الاجتهاد، وكان لذلك آثاره السلبية الملموسة في البحث التاريخي وتراجع نوعي في حركة التأليف على الرغم من بعض الطفرات (كابن خلدون والمقريزي وقلة قليلة أُخرى). وفيما عدا بعض القصص من التاريخ والسيرة النبوية فإن التاريخ لم يكن ضمن نطاق التعليم الذي كان يوفره نظام الكتاتيب البسيط، فظل الوعي التاريخي للعامة الغالبة محصوراً تماماً فيما يتناقله الناس شفاهة. وليس من الغريب إذاً ألاّ تنتج فلسطين في القرن التاسع عشر سوى مؤلَّف واحد يمكن أن نعتبره كتاب تاريخ. وعلى الرغم من التطور المتدرج الملموس الذي بدأ في نهاية العصر العثماني وفي عهد الانتداب، من زيادة عدد المتعلمين، وانتشار الصحافة والأدب المطبوع في فلسطين، بما في ذلك كتب التاريخ، فإن عامة الناس ظلت تعتمد على تناقل الأخبار كمصدر رئيسي لمعلوماتها التاريخية. وعندما حلت النكبة بالمجتمع الفلسطيني قطعت الطريق على عملية كانت بدأت لتوها بطرح ثمارها.

والتاريخ الشفوي هو التاريخ الذي يعتمد على الرواية الشفوية (الشهادات) للأحداث التي شهدها وخبرها شخص ما (أو جماعة ما) وانطبعت في ذاكرته. هنا يعتبر الراوي خزاناً حياً للمعرفة التاريخية.(66) والتاريخ الشفوي الذي تم احتقاره وتجاهله موقتاً تحت تأثير المدرسة الوضعية (positivism) الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، عاد ليحتل بالتدريج المكانة التي يستحقها. واليوم أصبحت الجامعات المهمة في العالم الغربي والمكتبات العامة، وخصوصاً في الولايات المتحدة، تخصص في معظمها للتاريخ الشفوي حيزاً يتناسب مع الدور الذي يؤديه هذا التاريخ في تسجيل الذاكرة الجماعية للفئات التي همشها التاريخ الرسمي والمكتوب وأغفلها.

في الواقع، بدأ التاريخ كتاريخ شفوي. فكتابة المؤرخين الأوائل التي نعرفها، مثل كتاب "تاريخ حرب البيلوبونيز" لثوقيديدس، اعتمدت أساساً على التقاليد الشفوية المروية. والأمر نفسه فيما يتعلق بالملاحم الخالدة للسومريين والأكاديين والعرب والفرس التي اعتمدت على التواتر، أي نقل الرواية من جيل إلى آخر، إلى أن يقيض لها من يسجلها كتابة بعد قبولها واعتمادها، مثل ملحمة جلجامش، والإلياذة، والأوديسة، والمعلقات، والشاه نامة. ولو لم تكن هناك مهارة الحفظ لدى رواة القصص القدامى الذين كان تاريخهم الشفوي ينتقل ويتم تذكره، لما كنا حصلنا على كثير من الأعمال التاريخية والدينية الجليلة، مثل السيرة النبوية، والأحاديث النبوية، التي تم جمع موادها مشافهة من الناس، ثم تناقلتها الأجيال، بعد إخضاعها لعملية تحقيق وتدقيق أطلق عليها في التراث التاريخي العربي الإسلامي الإسناد. بل إن القرآن الكريم حُفظ في صدور كبار الصحابة وحفظة القرآن قبل أن يتم تسجيله على رقاع من جلد الغزال، ليأخذ شكله النهائي المكتوب في عهد عثمان بن عفان. وقد كان هذا استمراراً للتقاليد العربية القديمة، والتي لاءمت نفسها مع أوضاع انعدام الطباعة والتعليم وعدم توفر أرشيفات رسمية على النحو الذي نعرفه اليوم. ويلاحظ أن كثيرين من المؤرخين القدامى أعطوا صدقية أكبر للتاريخ الشفوي عندما قارنوه بالتاريخ المكتوب، إذ اعتبروا أن الرواية المروية كانت أكثر دقة, ومن هؤلاء ثوقيديدس وهيرودوتس وبعض المؤرخين العرب.

بدأت الشهادة كمصدر للمعلومات ترسخ مكانتها من جديد بين المؤرخين المعاصرين الذين أدركوا أنها جزء لا يمكن الاستغناء عنه في كل عمل تاريخي،(67) وخصوصاً في الأحداث التي تشابه ما تعرض له الشعب الفلسطيني

سنة 1948، إذ إنها برهنت على قيمتها كمصدر للمعلومات يلبي ويوائم متطلبات وشروط المعايير الأكاديمية الصارمة. وقد أشار تيد سويدنبرغ وسونيا النمر، اللذان استخدما روايات شفوية منقولة عن أهالي القرى عندما عملا على ثورة 1936، كيف وفرت هذه الروايات معلومات وعبرت عن وجهات نظر غير موجودة في المصادر الأرشيفية المكتوبة.(68) وفي الأفلام التاريخية الوثائقية التي توثق للهولوكوست أو أعمال التطهير العرقي، أصبحت شهادة الضحايا ضيفاً مألوفاً، ومن أهم الأعمال التي استخدمت الشهادة أساساً للعمل السينمائي فيلم "شوءاه" [الكارثة النازية التي حلت باليهود] للمخرج اليهودي المعروف كلانسمان.(69) كما تزايد الاهتمام بالشهادات لأن ثمة شعوراً بأن الذين عايشوا التجربة سيختفون وتختفي معهم تجربتهم الغنية التي لم تسجل أو توثق.(70)

تلقى الاعتراف بالشهادات كوثيقة يُستند إليها دعماً جديداً، وذلك من خلال اعتماد وزارة الخارجية الأميركية على شهادة 257 سودانياً وعامل إغاثة أجنبياً في توجيه إصبع الاتهام إلى السودان بشن حرب إبادة (genocide) في منطقة دارفور ضد قبائل مسيحية.(71) وبهذا أصبح للشهادات دور قانوني حتى في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

في نهاية الأمر، فإن القضية المهمة ليست فيما إذا كان المؤرخ يعتمد على روايات شفوية أو مصادر مكتوبة، وإنما في صدقية مصادره وطرقه في التحقق منها. ولا شك في أن الشهادات الفلسطينية، كمصدر بديل أو إضافي للمعلومات (بحسب الأوضاع المتاحة)، تستطيع أن تكمل وتعدل وتضيف وتصحح المصادر والأعمال المكتوبة. غير أن تحقيق هذا منوط بإخضاعها لعمليات التدقيق والفحص والمقارنة كما يفترض في أي عمل تاريخي. ولا ريب أن تطعيمها بالمصادر المكتوبة كلما كان ذلك ممكناً، عامل مهم في فحصها وإغنائها.

التقط مايكل بالمبو، خلال نقاشه لصدقية الروايات الشفوية في فلسطين، التردد بين استخدام هذه الروايات أو تجنبها:

طبيعي أن تُستخدم شهادات اللاجئين الفلسطينيين بكل حذر. في البداية قررتُ عدم اللجوء إلى ذاكرة الناجين سنة 1948. لكن سرعان ما تبين لي أن شهاداتهم تأكدت من خلال مصادر غير عربية. على سبيل المثال هناك حالة أمينة موسى، فلاحة عربية شابة من قرية الكابري [قضاء عكا]، التي وصفت الخراب الذي حل بقريتها خلال الهجوم عليها في 21 أيار/مايو 1948 من أجل القبض على فارس سرحان، شخصية وطنية فلسطينية على صعيد المنطقة ومن سكان البلدة. في يوميات الجنرال مكنيل، وهو جنرال بريطاني متقاعد كان له باع طويل في الجليل، نقرأ له عن يوم 21 ما يلي: "كل منزل في الكابري هدم، بيت فارس سرحان الجديد والضخم كان أول من دُمر، إنه عضو في الهيئة العربية العليا في دمشق.(72) في مناسبات أُخرى وجدت أن تقديرات اللاجئين فيما يخص ضحايا الفظائع الصهيونية أقل مما ذكر في تقارير مراقبي الأمم المتحدة الأميركيين وغيرهم، الذين أحصوا في بعض الحالات جثث الضحايا. طبعاً ليست شهادات الفلسطينيين كلها بلا أخطاء، لكن بالجملة فإن هذه الشهادات إذا تأكدت من مصادر غير عربية، مفيدة لباحثي هذه المرحلة وطلابها، وخصوصاً أن حرب 1948 ليست موضوع جدل تاريخي فحسب، بل مأساة إنسانية أيضاً.(73)

لقد مضى أكثر من عقد من الزمان على شهادة بالمبو الذي أكد جزئياً صدقية الشهادات الفلسطينية.(74) لكن حتى قبل ذلك بأعوام، فإن فتح الأرشيفات وظهور أعمال "المؤرخين الجدد" منذ أواسط الثمانينيات أكدا باستمرار، ومن دون استثناء، صدقية الروايات الشفوية والتي أدمجت في الماضي في أعمال المؤرخين الفلسطينيين.

وعلى سبيل المثال فإن ما كتبه عارف العارف، معتمداً أساساً على شهادات عيان أو تناقل الأخبار عن أحداث جرت في اللد ويافا وبئر السبع، وعن دير ياسين وغيرها من القرى، ولا سيما في المنطقة الوسطى من فلسطين، أكدته إجمالاً المصادر كلها التي نشرت بعد ذلك بعشرين أو ثلاثين عاماً. وما نشره نافذ نزال عن الفظائع التي جرت في الجليل، وخصوصاً في الصفصاف والبصة ومجد الكروم وعين الزيتون والكابري، وعن القصف القاتل في ترشيحا والجش، أكدته وثائق الجيش والدولة في إسرائيل، التي نُشرت في كتاب بِني موريس المعنون "ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، والذي نشر بعد عقد من الزمان من عمل نافذ نزال.

وعمل شريف كناعنة عن دير ياسين في سلسلة القرى الفلسطينية المدمرة، الصادرة عن جامعة بير زيت، كان أكثر صحة ودقة من جميع المصادر الأُخرى، أكانت بريطانية حكومية، أم غربية، أم صهيونية، أم حتى تقارير الصليب الأحمر الدولي، فيما يتعلق بحقيقة ما جرى وعدد الضحايا. فقائمته التي تضم نحو 105 أسماء فقط هي أكثر دقة بما لا يقارن مع بقية المصادر، التي تبنت في الغالب رقم 254 كحصيلة للمعركة/المذبحة. وهي دليل على عدم رغبة الباحثين الفلسطينيين الجادين في المبالغة. وقد وجدت روني بن أفرات، الباحثة الإسرائيلية التي سجلت شهادات رواة من ثلاث قرى عربية في منطقة الجليل (إجزم وجبع وعين غزال)، أن لا تناقضات بين الرواية الشفوية والمعلومات الصعبة الموجودة في أرشيف الهاغاناه والجيش الإسرائيلي عن هذه القرى.(75)

وهكذا، على عكس الصورة السائدة، أثبت التاريخ الشفوي الفلسطيني درجة كبيرة من الصدقية. فكلما تقدم البحث التاريخي أكد أعمال الفلسطينيين التي استندت إلى الرواية الشفوية. إن العمل المميز الذي قدمه مسلسل "التغريبة الفلسطينية" خلال رمضان الأخير 2004/2005 لا يعطي فكرة عن الآفاق الواسعة التي تقدمها المصادر الشفوية والتاريخ الشفوي لأي عمل تاريخي فحسب، بل أيضاً استحالة اكتمال هذه الأعمال من دون ذلك. ولهذا فليس من الغريب أن تعادي الرواية الصهيونية، التي تهدف إلى نكران أي تاريخ ذي معنى للشعب الفلسطيني، شهادات الفلسطينيين وتحاول التشكيك في صدقيتها.(76) لكن الغريب أن يقف بعض الفلسطينيين الموقف نفسه، فيستمر بعض المثقفين والمؤرخين الفلسطينيين في تجاهل التاريخ الشفوي، والغريب أيضاً أن يخلو معظم جامعاتنا الفلسطينية من تدريس ولو مساق واحد عن منهج التاريخ الشفوي. ولعمري إن هذا ليس بأمر محزن وغير مفهوم فقط، بل إنه أمر مشين أيضاً □.

المصادر

(*)أستاذ التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بير زيت.

(**)هذا النص مستل من كتاب ستنشره مؤسسة مواطن في أواسط سنة 2006 بعنوان "الهيستيريوغرافي العربية للنكبة."

(1) Benedict Anderson, Imagined Community (London: Verso, 1983), p. 77.

(2) Saleh abdel Jawad, "Massacres and the Creation of the Palestinian Refugees Problem in the 1948 War," in Max Planck Institute for Comparative Public and

International Law, Proceedings of the International Conference Israel and the Palestinian Refugees, Heidelberg, July 2003. Forthcoming 2005.

(3)كمال عبد الفتاح، محاضرة ألقيت في جامعة بير زيت، تشرين الأول/أكتوبر 1997. يعتبر عبد الفتاح الخبير الفلسطينية الأول بموضوع القرى الفلسطينية المدمرة.

(4)دافيد بن – غوريون، "يوميات الحرب، 1947 – 1949"، تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن، ترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 454.

(5)مصطفى مراد الدباغ، "بلادنا فلسطين"، الجزء الأول، القسم الأول، 1964 (كفر قرع، دار الهدى، 1991)، ص 7 – 8. يقول الكاتب أنه أصدر الجزء الأول سنة 1947 لكنه عاد فنشره "بعد أن غير من منهاجه".

(6)بين ما قدمه الدباغ في هذه الموسوعة مسح لنحو 391 قرية فلسطينية.

(7)سقطت حيفا في 21 – 22 نيسان/أبريل 1948.

(8)بولس فرح، "من العثمانية للدولة العبرية" (الناصرة: دار الصوت، 1985)، ص 197.

(9) George Antonius, The Arab Awakening: The Story of the Arab National Movement (Philadelphia: Lippincott, 1939).

تُرجم الكتاب لاحقاً وبشكل رائع على يد الراحل الدكتور إحسان عباس.

(10) توفيق أبو السعود (1902 – 1981)، "مذكرات الحرب في اللد" في: أمين أبو ليل (تحرير)، "في الذكرى السنوية الأولى لوفاة توفيق أبو السعود" (لا مكان: لا ناشر، لا تاريخ [1982؟])، ص 23.

(11) خليل السكاكيني، "كذا أنا يا دنيا: يوميات خليل السكاكيني" (أعدتها للنشر ابنته هالة السكاكيني)، (القدس: المطبعة التجارية، 1955)، ص 393. من الضرورة هنا الإشارة إلى أن كتاب "كذا أنا يا دنيا" لا يمثل سوى جزء بسيط ومحرر بتصرف لهذه اليوميات، وتعمل حالياً مؤسسة الدراسات المقدسية في القدس ومركز خليل السكاكيني الثقافي في رام الله على نشر هذه اليوميات بكاملها، والتي صدر منها حتى الآن أربعة مجلدات.

(12)المصدر نفسه، ص 393.

(13)مقابلة مع محمد البطراوي أجرتها فاطمة عاصي، 7 أيار/مايو 2000، بإشراف صالح عبد الجواد.

(14) Amira Hass, "The Wanderings of Umm Ghassan," Haaretz, April 23, 2004.

(15) Amira Hass, "One Step ahead of the Bulldozer," Haaretz, May 21, 2004.

(16)مقابلة الكاتب مع رجاء العيسى، أحد أصحاب صحيفة "فلسطين"، عمّان، أيلول/سبتمبر 1999. وبشأن عمليات النهب في يافا بصورة عامة، أنظر:

John Kimche, “Deir Yasin and Jaffa, April 1948,” in Walid Khalidi, ed., From Haven to Conquest Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948 (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1987), p. 778.

(17)بهجت أبو غربية، "مذكرات المناضل بهجت أبو غربية 1916 – 1949: في خضم النضال العربي الفلسطيني" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 2.

(18) Amnon Cohen, Political Parties in the West Bank under Jordanian Rule, 1947-1967 (Ithaca: Cornell University Press, 1982).

Moshe Maoz, Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role (19) of the Arab Mayors under Jordan and Israel (London: Frank Cass, 1984).

(20) يسجل عبد الله التل تشرين الأول/أكتوبر تاريخاً لهذا الحدث، أنظر: "كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل" (لا مكان: لا ناشر، 1999)، ص 359 – 366.

(21)مقابلة مع فيصل الحسيني أجراها الكاتب في صيف سنة 1984 في بيته الكائن آنذاك في شعفاط.

(22)المصدر نفسه.

(*)ملهى ليلي.

(23) Ted Swedenburg article “Occupational Hazards: Palestine Ethnography,” Cultural Anthropology 4(3), 1989, p. 267.

Ibid. (24)؛ وبشأن الخوف من التحدث عن أي دور في مهاجمة أهداف يهودية، أنظر:

Ted Swedenburg, Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past (Minneapolis, Minn.: University of Minnesota Press, 1995).

(25)دمرت المكتبة وضاعت خلال قصف دمر بيته الكائن في منطقة الرملة البيضاء في بيروت، مقابلة الكاتب مع البروفسور وليد الخالدي في كمبردج/مساتشوستس، 30 أيار/مايو 2004.

(26)في البداية نقلت الصناديق إلى الجزائر حيث أودعت أحد المعسكرات الفلسطينية، من دون توفر حد معقول من شروط حفظ الوثائق. وبعد ذلك تضاربت الأنباء عن مصيرها.

(27)معلومات مقدمة من سميح شبيب، عمّان، 8/5/2005.

(28)بن – غوريون، مصدر سبق ذكره، 1/12/47، ص 32.

(29) Eugene Rogan and Avi Shlaim, eds., The War for Palestine: Rewriting the History of 1948 (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), p. 2.

(30) Simha Flapan, The State of Israel: Myths and Realities (London & New York: Croom Helm, 1987).

(31)تيدي كاتس، "رحيل العرب سنة 1948 من قرى على سفوح جبل الكرمل"، أطروحة ماجستير من 211 صفحة مقدمة إلى جامعة حيفا في آذار/مارس 1998، دراسة عن الطنطورة وأم الزينات. في 21 كانون الثاني/يناير، أي بعد نحو عامين من قبول الأطروحة، نشرت "معاريف" مقالاً عن الموضوع بقلم عمير غيلات مبنياً على دراسة كاتس، وكذلك على مقابلات أجراها غيلات مع لاجئين من الطنطورة ومحاربين قدامى من لواء ألكسندروني الذي احتل القرية ونكل بها (ترجمت المقالة الطويلة في اليوم التالي في صحيفة "الأيام". وقد أثارت المقالة لغطاً كبيراً. إضافة إلى المقال المترجم في "الأيام"، لمزيد من المعلومات عن المذبحة، أنظر: مصطفى الولي (إعداد)، "شهود عيان يروون أحداث مجزرة الطنطورة"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 43 (صيف 2000)، ص 118 – 140. وبشأن رأي مدافع عن كاتس أنظر:

Ilan Pappé, "The Tantura Case in Israel: The Katz Research and Trial," Journal of Palestine Studies, vol. XXX, no. 3 (Spring, 2001), pp. 19-39.

بشأن موقف ناقد لكاتس أنظر:

Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), pp. 299-301, footnot 671.

(32) Meron Benvenisti, Israeli Censorship of Arab Publications (New York: Fund for Free Expression, 1983), p. 1.

(33)سامي هداوي، "الحصاد المر: فلسطين بين عامي 1914 – 1979 K"ترجمة فخري حسين يغمور (الخليل: منشورات رابطة الجامعيين في محافظة الخليل، مطبعة التوفيق – عمّان، 1982.(

(34)أرسل المركز الباحث الميداني عطية جوبرة إلى عمّان لهذا الغرض، غير أنه فشل في الحصول على تصريح لدخول الأرشيف من أجل هذه الغاية المحددة.

(35)إبراهيم شكيب، "حرب فلسطين 1948: رؤية مصرية" (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1986)، (في الأصل رسالة دكتوراه).

(36)المصدر نفسه، ص 11.

(37)محمد حسنين هيكل، "العروش والجيوش: كذلك انفجر الصراع في فلسطين – قراءة في يوميات الحرب"، ج 1 (القاهرة: دار الشروق، 1998). جزء كبير من الكتاب مخصص للبرقيات اليومية التي كانت قيادة القوات المصرية في فلسطين ترسلها منذ مساء 14 أيار/مايو 1948 حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 1948. أمّا الجزء الثاني بعنوان "العروش والجيوش: أزمة العروش صدمة الجيوش – قراءة متصلة في يوميات الحرب (فلسطين 1948)"، ج 1 (القاهرة: دار الشروق، 2000)، فهو استكمال للجزء الأول، قراءة في برقيات القوات المصرية من 19 تشرين الأول/أكتوبر حتى 29 كانون الأول/ديسمبر.

(38)محمد عدنان البخيت وآخرون (إعداد)، "أوراق الملك عبد الله بن الحسين الأول، الوثائق الهاشمية"، عدة مجلدات بعنوان: "حرب فلسطين 1948"؛ "الإدارة الأردنية في فلسطين"؛ "وحدة الضفتين"؛ "صندوق الأمة" (عمّان: منشورات جامعة آل البيت، ابتداء من سنة 1995).

(39)روجر أوين، مقابلة مع الكاتب، جامعة هارفرد، كمبردج/مساتشوستس، أيار/مايو 2004.

(40)المصدر نفسه.

(41)شكيب، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(42)ما يحزن أن هذا يتناقض مع ما لاحظته من مستوى رائع في تقاليد التوثيق ونظم الحفظ الذي اتبع في عهد محمد علي في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

(43)يذكر عارف العارف أن أوراقاً من مكتبات مثقفين فلسطينيين في منطقة الشيخ جراح، التي سقطت لفترة قصيرة خلال حرب 1948 بأيدي القوات الصهيونية، قد استُخدمت في لف مأكولات مثل الترمس والفلافل. عارف العارف، "نكبة فلسطين والفردوس المفقود" (كفر قرع [فلسطين المحتلة]: دار الهدى، ط 2، لا تاريخ)، المجلد الأول، ص 70 – 71.

(44)شكيب، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(45)بِني موريس، مقابلة شخصية مع الكاتب، الجامعة العبرية، 23/2/1995.

(46)المصدر نفسه.

(47)أنظر: "القدس"، 24/3/1995.

(48)بِني موريس، مقابلة شخصية مع الكاتب، الجامعة العبرية، 23/2/1995.

(49) Michael Palumbo, The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Homeland (London: Faber and Faber, 1987).

(50) Michael Palumbo, “What Happened to Palestine? The Revisionists Revisted,” September-October 1990 The Link-Volume 23, Issue 4, p. 14 of internet copy:

http://student.cs.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/php/db.php?aid=818

(51)على غرار الصندوق الأسود في الطائرات الذي يعطي أجوبة شافية عن أسباب تحطم طائرة، والمقصود هنا الخطة العامة والتفصيلية لمشروع طرد الفلسطينيين.

(52)جون وُماك في رسالة إلى الكاتب في صيف سنة 2004، تعليقاً على دراسة للكاتب عن موضوع المجازر خلال حرب 1948.

(53) David K. Shipler, Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land (New York: New York Times Books, 1986), pp. 32-35.

(54)بن – غوريون، مصدر سبق ذكره، ص 288.

(55) Benny Morris, "Falsifying the Record: A Fresh Look at Zionist Documentation of 1948," Journal of Palestine Studies, vol. XXIV, no. 3 (Spring, 1995), pp. 44-62.

(56) Ibid.

(57)قمت بزيارة أُخرى لهذا الأرشيف في أيار/مايو 1998.

(58) Palumbo, What Happened to Palestine?..., op. cit.

أنظر أيضاً الحاشية التالية.

(59) U.N. Secretariat St/AI/326. 1984-UN Archive Instructions Annex I, Guidelines Concerning the Classification and Declassification of the Records and Archives of the Secretary-General.

(60)أنظر: صالح عبد الجواد، ملحق صحيفة "الأيام"، 1996/10/22، ص 7. استقيت معلوماتي من مقابلة مع الصحافي النرويجي كارستن تفيت في مركز أبحاث جامعة بير زيت، 1995/3/19. وقد أجرى الصحافي أبحاثاً على الأرشيف النرويجي توصل من خلالها إلى تواطؤ تريغفي لي.

(61)تقول نانسي كالاغر، الأستاذة في جامعة كاليفورنيا/سانتا باربرا: "كان بانش يكره المصريين الذين اعتقدوا أنه كان يعمل لمصلحة اليهود." لكن كالاغر التي أجرت أبحاثاً واسعة عن نشاط جماعات الكويكرز خلال حرب 1948، وخصوصاً في جنوب فلسطين، تعتقد أنه مجرد دبلوماسي بيروقراطي (American civil servant diplomat) عمل لمصلحة ترومان. مقابلة مع الكاتب في مدينة إرفين/كاليفورنيا، حزيران/يونيو 1999.

(62)توقف التسجيل قبل نحو شهر من سقوط المدينة في 21 – 22 نيسان/أبريل 1948، وعلى ما يبدو بسبب استفحال القصف والهجمات الصهيونية على القسم العربي من حيفا، والفوضى التي عمت في أعقاب ذلك.

(63)تيد سويدنبرغ، "بعض قضايا التاريخ الشفوي: ثورة 1936 في فلسطين"، "مجلة أبحاث جامعة بير زيت"، العدد 2 (شتاء 1985/1986)، ص 17 – 22.

(64)مقابلة مع خليل عثامنة في جامعة بير زيت، 2000/4/12.

(65)المصدر نفسه.

(66)روز ماري صايغ، "التاريخ الشفوي والفلسطينيون"، "الجني"، العدد 3 (آب/أغسطس 1995،) ص 16. ومقابلة مع الأستاذ توم ريكس، جامعة فيلانوفا (بنسلفانيا)، 1999/1/12. ويعتبر الأستاذ ريكس رائداً في نشر

ثقافة التاريخ الشفوي في فلسطين إذ شجع ودرب أوائل الذين عملوا في مجال التاريخ الشفوي في الضفة الغربية منذ سنة 1983.

(67) Omar Bartov, "Recherches Historiques sur l'holocaust et études comparatives," in Catherine Coquio, ed., Parler des camps, penser les genocides (Paris: Albin Michel, 1999), p. 116.

(68)سويدنبرغ، مصدر سبق ذكره، ص 17؛ سونيا النمر، "التاريخ الشفوي والذاكرة الجمعية للفلسطينيين"، "الجنى"، العدد 3 (آب/أغسطس 1995).

" (69)شوءاه" كلمة عبرية يعتبرها اليهود أكثر دقة من كلمة الهولوكوست للتعبير عما جرى لهم على يد النازيين. فهولوكوست، في الأصل، كلمة يونانية تعني حرق القربان بأكمله (بالعربية "المحرقة"). وفي الأصل كان مصطلح هولوكوست يشير إلى القربان الذي يضحّى به للرب، ويحرق كلياً على المذبح.

(70)أنظر: صالح عبد الجواد، "مقترح مشروع سباق مع الزمن" (بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني – جامعة بير زيت، 1995). أنظر أيضاً .Bartov, op. cit., p. 116 :وكذلك ورقة البحث التالية التي تقدمت بها روز ماري صايغ إلى مؤتمر التاريخ الشفوي في جامعة بير زيت:

Rose M. Sayigh, "Survivors of the 1948 Expulsions: A Second Call for a 'Roce Against Time'," Birzeit workshop on oral history, November 21-22, 2003.

(71)أنظر: Marc Lacey, "U.S. Report on Violence in Sudan Finds a Pattern of Atrocities," New York Times, August 25, 2004.

(72) McNeil diary, Middle East Center, St. Anthony's College, Oxford University, in Palumbo, What Happened to Palestine?..., op. cit.

أنظر أيضاً الحاشية التالية.

(73) Palumbo, What Happened to Palestine?..., op. cit.

(74)تعاطف بالمبو بصدق مع مأساة اللاجئين الفلسطينيين، غير أن نبرة عنصرية تشوب حديثه عندما يقول إذا تأكدت رواية الشهادات "من مصادر غير عربية." لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم الاهتمام، وحتى الاحتقار الذي قابل به عدد كثير من الأكاديميين العرب والفلسطينيين الأعمال التاريخية المعاصرة التي اعتمدت الشهادات، فلربما نجد له بعض العذر.

(75)مقابلة مع روني بن أفرات في الجامعة العبرية، القدس، 1999.

(76) Saleh Abdel Jawad, "Le témoignage des palestiniennes entre l'historiographie israélienne et l'historiographie arabe: Le cas de 1948," in Catherine Coquiot, ed., l'histoire trouée, négation et témoignages: Travaux du Colleque a la Sorbonne, Septembre 2002 (Paris: La Atalant, 2004).